

## تعزيز فعالية السياسة النقدية في الجزائر للتحكم في التضخم للفترة (2014-2001)

د/ ماجدة مدوخ

جامعة الاغواط

### Abstract :

The first decade of the current century witnessed the accumulation of foreign exchange reserves in Algeria due to the continuous rise in oil prices, which led to an increase in foreign net assets which was considered the main source of monetary expansion M2 the one linked to budgetary expansion within the implementation of economic development programs for the period between 2001 - 2014, that resulted in high inflation rates, which prompted the Bank of Algeria to adopt methods and procedures that enhance the effectiveness of monetary policy in reducing the phenomenon of inflation by the activation and use of new monetary instruments (compulsory reserve, liquidity restoration, permanent incentives) and the conversion of treasury deposits from banks to the Bank of Algeria, all of this contributed to the absorption of surplus bank liquidity at significant rates during the period of study.

Keywords: inflation, absorption of excess liquidity, monetary mass M2, indirect instruments. monetary policy.

### المخلص :

شهدت العشرية الأولى من القرن الحالي تراكم احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر بسبب الارتفاع المستمر في أسعار النفط ما أدى إلى زيادة صافي الأصول الأجنبية التي اعتبرت المصدر الأساسي للتوسع النقدي M<sub>2</sub> المرتبط بالتوسع الميزاني ضمن تنفيذ برامج تنمية اقتصادية للفترة (2014-2001) ، ما افرز عنه ارتفاع في معدلات التضخم الأمر الذي دفع ببنك الجزائر إلى انتهاج أساليب وإجراءات تعزز من فعالية السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم بتفعيل واستخدام أدوات نقدية جديدة (الاحتياطي الإجباري، استرجاع السيولة، التسهيلة الدائمة) وبتحويل ودائع الخزينة من البنوك إلى بنك الجزائر، أسهم كل هذا في امتصاص فائض السيولة المصرفية وينسب معتبرة خلال فترة الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** التضخم، إمتصاص فائض السيولة، الكتلة النقدية M<sub>2</sub>، أدوات غير مباشرة، السياسة النقدية.

## مقدمة:

لقد أثبتت السياسة النقدية بالتنسيق مع سياسات اقتصادية ناجحها في محاربة التضخم في تسعينيات القرن الماضي بالرغم من الأوضاع المزرية التي شهدتها الاقتصاد الوطني، إلا أن التحسن المعترف في احتياطات الصرف الأجنبي أسهم في ارتفاع معدلاته ابتداء من 2001 ، ما أدى لبنك الجزائر إلى استخدام أدوات نقدية جديدة ، وتفعيل التقليدية منها حتى تتمكن من نقل أثارها بدرجة عالية من الأداء والفعالية .

ما الأدوات والأساليب النقدية التي ساهمت في التحكم بفعالية أكثر بالتضخم في الجزائر للفترة (2001-2014)؟

ويمكن الاجابة عن هذا المشكل المطروح كما يلي:

- تحليل أسباب تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2001-2014)
- استقرار الأسعار كهدف نهائي وصريح للسياسة النقدية في الجزائر (الأمر 11/03 والأمر 04/10)
- مدى فعالية الأدوات النقدية غير المباشرة لتحقيق معدلات التضخم المستهدفة في الجزائر للفترة (2001-2014)

اولا: تحليل أسباب تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2001-2014)

يعبر عن التضخم أنه ارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع والخدمات فيؤدي ذلك إلى انخفاض القوة الشرائية مع التغيرات في المستوى العام للأسعار، ولا يعتبر الارتفاع في المستوى العام للأسعار تضخم ما لم يرتبط بالدخل، ويمكن القول بأن التضخم هو ظاهرة ديناميكية يمكن الوقوف عليها خلال فترة طويلة نسبيا<sup>1</sup>.

وترجع أسباب ارتفاعه في الجزائر في العشري الأخيرة من القرن العشرين إلى: نقدية ومؤسسية وهيكلية<sup>2</sup> وتتمثل أهمها في: اتساع الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي، الإفراط في الإصدار النقدي، ارتفاع الأجور وعجز الميزانية، التضخم المستورد<sup>3</sup>، ولقد تم التحكم في معدلات هذا المؤشر ضمن برنامج التعديل الهيكلي للفترة (1994-1998) حيث وصلت إلى 29,78 % كحد أقصى سنة 1995 ثم انخفض بشكل مفاجئ في السنة التالية ليلبغ 18,69% بنسبة 59,33 %، ثم 5% سنة 1998 ، ليصل 2,64 % عام 1999 ، ولتشهد الجزائر منذ الاستقلال كحد أدنى لها لمعدل التضخم ب 0,34% عام 2000 ، وهذا راجع إلى<sup>4</sup> :

- التحكم الصارم في نمو الكتلة النقدية  $M_2$  خلال الفترة (1996-2000) حيث بلغت 14,4% سنة 1996 مقابل 23,9% سنة 1992 ، لتصل 13,2% سنة 2000 ؛
- العمل على تقليص عجز الميزانية العامة ، حيث تحسن هذا المعدل بالنسبة للنتائج الداخلي

- الخام بفعل سياسة مالية تقييدية و المدعومة بتدابير نقدية صارمة ، فانقل من - 4,4% سنة 1994 إلى 3% سنة 1996 ليصل 2,9 % سنة 1998 ثم ، وهذا من شأنه يبعد خطر التمويل النقدي التضخمي؛
- رفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية واللجوء إلى الأساليب غير المباشرة للسياسة النقدية، والعمل على زيادة احتياطات الصرف لتدعيم قيمة العملة الوطنية.
- فمنذ 1997 تم التحكم في معدلات التضخم وضبطها بسبب تبني سياسات التعديل الهيكلي من جهة والتحسن الملحوظ للاحتياطات الرسمية من جهة أخرى، التي حجت عن إتباع سياسة التمويل بالعجز(التخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز الموازي).
- أما في بداية العشرية الجديدة من القرن الواحد والعشرين فقد عرف معدل التضخم ارتفاعا مجددا، فقدر ب 4,2% عام 2001 بسبب نمو الكتلة النقدية  $M_2$  بنسبة 22.3 % والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) فعرف معدل السيولة ارتفاعا ملموسا، فبلغ 63.7 % عام 2003 مقابل 49.3 % عام 2000، نتيجة ارتفاع الاحتياطات الرسمية للصرف التي أصبحت المصدر الرئيسي للعرض النقدي في الاقتصاد الوطني، إذ أن ارتفاع الأصول الخارجية يؤدي إلى زيادة الحقوق على الخارج و من ثم الزيادة في المعروض النقدي  $M_2$  ( الكتلة النقدية)، والعكس صحيح، فقد ارتفعت من 6.5 مليار دينار عام 1990 إلى 776 مليار دينار تقريبا عام 2000 اي بحوالي 119 مرة و هذا ما يؤكد الارتفاع الهائل في شبه النقد الذي بلغ 1485.2 مليار دينار عام 2002 و بلغت ذروتها عام 2003 بنسبة 51.4% من  $M_2$ .

الجدول رقم (01): تطور معدلات التضخم، احتياطات الصرف الاجنبي للفترة (2001-

الوحدة : %

(2014

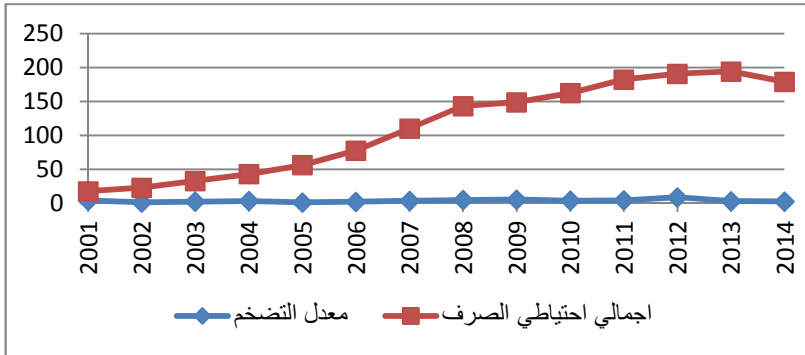
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	4.2	1.4	2.6	3.5	1.38	2.31	3.68	4.85	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92
الصرف م إجمالي احتياطي	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	148.91	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93

14.6	8.4	10.9	19.9	15.4	3.1	16	24.2	18.6	11.7	1.5	15.6	17.3	22.3	معدل نمو M2
------	-----	------	------	------	-----	----	------	------	------	-----	------	------	------	-------------

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي ، 2008، 2015.

الشكل رقم(01): تطور معدلات التضخم وإجمالي احتياطات الصرف الأجنبي للفترة (2001-

2014)



المصدر: الاعتماد على بيانات الجدول (1)

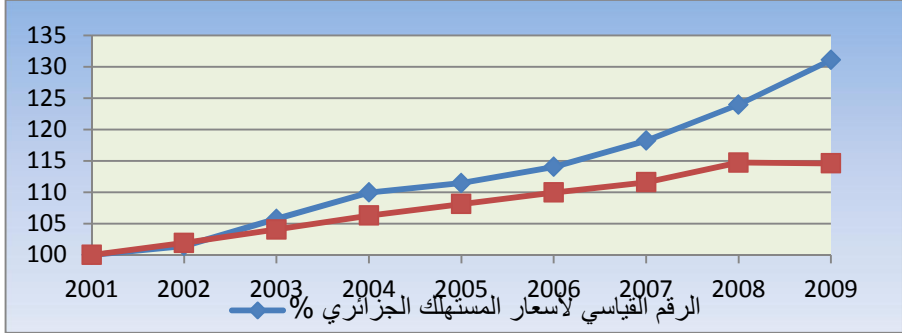
ليسجل معدل التضخم انخفاضا متذبذبا يتراوح ما بين 1.38% و 3.5% خلال الفترة (2002 - 2006)، ليرتفع معدل السيولة مجددا إلى 63.7% عام 2007 ثم 70.8% عام 2009 ما نجم عنه ارتفاع في التضخم لسنوات 2007، 2008، 2009، ويسجل بذلك: 3.68%، 4.85%، 5.74% على التوالي وهذا بفعل سببين داخلي وخارجي<sup>5</sup>:

- فالسبب الداخلي متمثل في زيادة النفقات العامة وذلك برفع الأجور والرواتب دون أن يقابله رفع في مستوى الإنتاجية وبالتالي ضعف العرض الكلي، والتوسع النقدي المعبر نتيجة برامج الإنعاش<sup>6</sup> ودعم النمو الاقتصاديين؛

- والسبب الخارجي المتمثل في تدهور وعدم استقرار سعر صرف الدولار بسبب الأزمة المالية العالمية (أزمة رهن العقارات الأمريكية) وارتفاع أسعار صرف اليورو، وما انجرا عنهما من ارتفاع المستوى العام للأسعار العالمية وما صاحبه من نمو قوي في أسعار واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي لاسيما أسعار الحبوب والمنتجات الغذائية الشيء الذي أدى إلى استيراد معدلات التضخم من هذه الدول فارتفع بذلك المستوى العام للأسعار في الجزائر، وخاصة أن 60% من واردات الجزائر يتم بهذه العملة وأن 97% من صادرات الجزائر من النفط بالدولار، فمثلا لو أخذنا فرنسا كعضو في منطقة اليورو وكأهم ممون للجزائر لوجدنا أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر يرتفع كلما ارتفع الرقم القياسي لأسعار

المستهلك في فرنسا كما هو موضحا في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك الجزائري والفرنسي للفترة (2009-2001)



المصدر: نفس المرجع، ص، 256.

أما الفترة المالية (2010-2014) بالرغم من تسجيله لانخفاض محسوس لسنتي 2010، 2011 في إطار سياسة استهداف التضخم ألا انه بلغ رقما قياسيا سنة 2012 قدر ب: 8.89 % و بدرجة إنحراف +4.89 عن المعدل المستهدف (4%)، وهذا راجع لزيادة النفقات العامة و ذلك برفع الأجور و الرواتب دون أن يقابله رفع في مستوى الإنتاجية ، فبعدها كانت الأجور مجمدة قبل سنة 2001 انتقل الأجر الوطني القاعدي المضمون في هذه السنة من 8000دينار إلى 18000 دينار بداية سنة 2012<sup>7</sup> ، فبالرغم من الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط في العشرية الأخيرة فقد استمر العجز في الميزانية العامة فقدر ب: 7.3 % من الناتج الداخلي الخام لسنة 2014 مقارنة ب: 0.4% لعام 2013<sup>8</sup> و النمو المعتبر للتوسع النقدي (قروض للاقتصاد -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص-) في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار الداخلية لوجود خلل في تنظيم السوق من حيث التمويل والرقابة على الأسعار بالرغم من تراجع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية ، لينخفض بعدها معدل التضخم إلى 2.92 % لسنة 2014 لمجموعة من السياسات المتخذة ( تخفيض قيمة العملة ، امتصاص السيولة، التخفيف من الجباية المباشرة على الاستيراد، وضبط وتنظيم السوق)<sup>9</sup>.

ثانيا: استقرار الأسعار كهدف نهائي وصريح للسياسة النقدية في الجزائر (الأمر 11/03 والأمر 04/10)

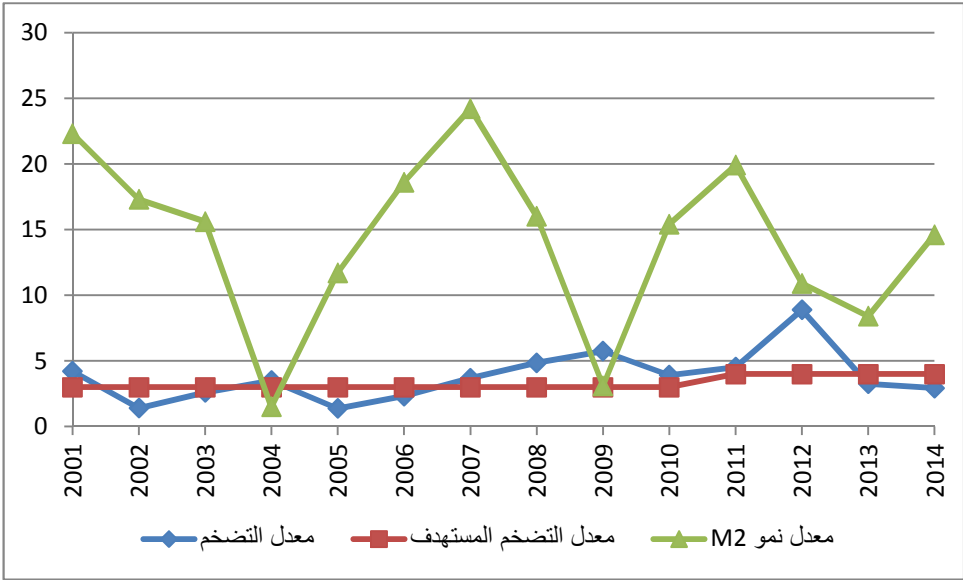
إن الحديث عن أهداف السياسة النقدية المحققة في الجزائر يعني تقييم نجاح هذه السياسة المتبعة ومدى قدرتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي ولقد استهدفت السلطات النقدية في ظل قانون النقد والقروض 10/90 التحكم في وتيرة التضخم بالتوافق مع رفع معدلات النمو

الاقتصادي واستعادة التوازن الداخلي الخارجي، وهذا ما جاء به الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض لتتعدد أهداف السياسة النقدية وتتضارب فيما بينها الأمر الذي انقص من فعاليتها تجاه تحقيق أهدافها، فتبني سياسة نقدية توسعية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة تحجب عن تحقيق معدلات تضخم منخفضة ومقبولة في الاقتصاد الوطني في الفترة (2001-2014) مع تحسن احتياطات الصرف الأجنبي، غير أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى استقرار الأسعار كهدف لسياسته<sup>10</sup> ، وهذا ما تضمنه تقريره السنوي لسنة 2003 باستهداف التضخم عند معدل 3 % خلال السنوات القادمة لكن تم اختراقه مع تزامن سياسة مالية توسعية، ليتم اعتباره هدفا محددًا للسياسة النقدية طبقًا للأمر 04/10 الصادر في 26 أوت 2010 والمعدل والمتمم للأمر 11/03 وهو بمثابة إرساء قانوني لاستقرار الأسعار كهدف نهائي وصریح ، حيث قام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المدى القصير فضلًا عن نموذج تحديد مستوى توازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي المستعمل لمحاكاة هدف سعر الصرف الفعلي الاسمي، ومن ثم تخفيض كل فارق بين التنبؤ بالتضخم على المدى القصير والهدف المسطر (4 %) من طرف مجلس النقد والقرض، بتعديل الإدارة العملياتية للسياسة النقدية<sup>11</sup>.

وتنص المادة 35 من الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر 11/03 على ما يلي: <sup>12</sup> " تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، فقد استطاع بنك الجزائر من خلال الإدارة المرنة للسياسة النقدية ان يتحكم في معدلات التضخم في الفترة اللاحقة لهذا الأمر ، إلا أنه عدم توفر بعض الشروط حال دون التطبيق الجيد و الفعال لهذه الإستراتيجية الحديثة (استهداف التضخم) خاصة مع ارتفاع أسعار السلع سنة 2012 و الذي ارتفع معه معدل التضخم إلى أعلى مستوياته حيث بلغ 8.89%<sup>13</sup>.

ولمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف من طرف بنك الجزائر نستعين بالشكل التالي الذي يوضح تطور معدلات التضخم الفعلية والمستهدفة والكتلة النقدية M2.

شكل رقم 03 : تطور معدلات التضخم الفعلية و المستهدفة و نمو الكتلة النقدية



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

يتضح لنا من خلال التمثيل البياني ان سبب ارتفاع التضخم 4.23% سنة 2001 ارتفاع الكتلة النقدية  $M_2$  لتصل إلى 2901.50 مليار دج سنة 2001 مقارنة ب 2473.50 مليار دج سنة 2000 ، و بنسبة نمو قدرت ب 22.3% ، و هذا راجع إلى نمو احتياطي الصرف و التي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)<sup>14</sup> ، ليعاود الانخفاض إلى 1.42% سنة 2002 نتيجة استحداث أدوات جديدة لاسترجاع السيولة في أبريل 2002 ، و منذ سنة 2003 أصبح بنك الجزائر يحدد نسب رقمية للتضخم لا يتجاوز 3% ، و بالتالي تقترب السياسة النقدية إلى تحقيق المعدل المستهدف خلال هذه السنة حيث بلغ 2.58% بدرجة انحراف - 0.42% و هذا بفضل الإصلاحات التي حملها الأمر 11/03 ، ليسجل التضخم ارتفاعا ب 3.97% و بدرجة انحراف +0.97% عن المعدل المستهدف سنة 2004 بالرغم من تسجيلنا لانخفاض نسبة نمو الكتلة النقدية  $M_2$  و التي قدرت ب 10.5% لنفس السنة و هذا راجع إلى سياسة طلب

رفع الأجرور أما فيما يخص سنة 2005 فقد سجل معدل التضخم انخفاضا بقدر 1.38% مرة أخرى إلى أدنى مستوياته منذ 2000 بسبب انخفاض معدل السيولة ( $M_2/PIB$ ) بحوالي 51%

مقابل 61% عام 2004 ، وساعد ذلك استخدام أدوات جديدة لامتناس السيولة منها تسهيله الودائع المغلة للفائدة إبتداءا من جوان 2005.

وسجل معدل التضخم إرتفاع مستمرا للفترة (2007-2012) ليبلغ ذروته 8.89% سنة 2012 منذ العشرية الأولى للقرن الواحد و العشرين و بدرجة إنحراف +4.89 عن المعدل المستهدف (4%)، مع العلم أن بنك الجزائر استهدف فعليا معدل التضخم عند 4% منذ سنة 2011 ، و هذا يرجع لعدة أسباب داخلية تتمثل في زيادة النفقات العامة و التوسع النقدي المعتبر فأعلى نسبة له تقدر ب 24.2% من  $M_2$  سنة 2007 و هذا راجع نتيجة لتبني برنامجي دعم النمو الاقتصاديين<sup>15</sup>، و أسباب خارجية كاستيراد معدلات التضخم من هذه الشركاء التجاريين فارتفع بذلك المستوى العام للأسعار في الجزائر، وخاصة أن 60% من واردات الجزائر يتم بهذه العملة وأن 97% من صادرات الجزائر من النفط بالدولار.

و في سنة 2013 استحدث بنك الجزائر أداة جديدة لامتناس السيولة ل (06 أشهر ) و رفع معدلات الاحتياطي الإجباري نظير العودة لدعم إستراتيجيته المتمثلة بتخفيض معدلات التضخم إلى المعدل المستهدف و بذلك خفض إلى 3.26% بنسبة 63.3% مقارنة بسنة 2012 و بدرجة انحراف -0.74% عن المعدل المستهدف 4% و هذا ما ترجمته نسبة نمو المتدنية للكتلة النقدية  $M_2$  ب 8.4% ، ليواصل هذا الانخفاض بعد هذه السنة مسجلا 2.92% سنة 2014 ليصير بذلك التحكم في التضخم فعليا و يسهم في إرساء أقوى للاستقرار النقدي و المالي.

**ثالثا : مدى فعالية الأدوات النقدية غير المباشرة لتحقيق معدلات التضخم المستهدفة في الجزائر لفترة (2001-20014)**

ان ارتباط تطور سيولة الاقتصاد الوطني للفترة (2001-2014) بارتفاع صافي الأصول الأجنبية التي تعتبر المصدر الرئيسي في الإصدار النقدي جعل من بنك الجزائر يلجا الى استخدام الوسائل النقدية غير المباشرة (إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة ، الاحتياطي الإجباري) على الرغم من اعتماده عليها في ظل إصلاح قانون النقد والقرض 10/90 إلا انه قام بتفعيل بعضها واستحداث أدوات جديدة لامتناس فائض السيولة ابتداء من 2002.

و لقد تم تعديل معدل الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة، بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد حيث قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7.5% عام 1989 إلى اعلى معدل له : 15% في 1995 ، إلا أنه منذ عام 2003 استقر عند 4% و ثبت إلى غاية يومنا هذا<sup>16</sup> و ذلك لتحسين الوضعية المالية للبنوك مما أدى بها إلى الإحجام عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي، مما افقد هذه الأداة فعاليتها.



أما أداة السوق المفتوحة تتجلى في إمكانية تدخل البنك المركزي في السوق النقدية لبيع أو شراء السندات العمومية التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من 6 أشهر و سندات خاصة قابلة للخصم، أو بغرض منح القروض<sup>17</sup>، و قد حددت المادة 77 من قانون النقد و القرض القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات أن لا تتجاوز سقف 20% من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة<sup>18</sup>، إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية سنة 1996 بسبب ضعف تطور السوق النقدية و غياب سوق نقدية متطورة<sup>19</sup>، و في ظل الفائض السيولة في السوق النقدية عام 2001 لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتصاص السيولة الفائضة ، لكن منذ سنة 2004 هناك مجودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة، حيث تتحدد فعالية هذه الأداة بوجود معاملات واسعة النطاق على السندات العمومية من حيث حجم التداول فبلغت قيمة هذه السندات الصادرة عن طريق المناقصة (تمثل الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل 88% من إجمالي الأوراق الحكومية المصدرة في هذه السنة) في السوق النقدية 556.2 مليار دينار في سنة 2011 مقارنة ب 285.5 مليار دينار في سنة 2008 ، و تعتبر هذه المبالغ ضئيلة مقارنة بحجم فائض السيولة المصرفية في السوق النقدية الذي بلغ 2848.1 مليار دينار في سنة 2011<sup>20</sup> مما يجعل هذه الأداة غير فعالة في امتصاص فائض السيولة.

قام بنك الجزائر بتعزيز الوسائل غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية بامتصاص فائض السيولة منذ سنة 2002 في السوق النقدية بأساليب فعالة و التي تتمثل في :

### 1/الاحتياطي النقدي الإجمالي:

لقد لجا البنك المركزي في فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية منذ نوفمبر 1994 ، حيث أصدرت التعليمية رقم 94/16 التي تلزم المصارف و المؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها على شكل و ودائع لدى البنك المركزي، كما حددت هذه التعليمية نسبة الاحتياطي الإلزامي بـ 2.5 %، ليتم رفعها إلى 4.25 % في عام 2001، و التي طبقت ابتداء من 15 ديسمبر 2001<sup>21</sup>، و نظرا لوفرة السيولة لدى البنوك وتحسن الوضع العام للاقتصاد، أقدم بنك الجزائر على تفعيل هذه الأداة و ذلك برفع المعدل إلى 6.25 % عام 2002 ثم إلى 6.5 % عام 2004 حتى نهاية عام 2007، مع منح عائدًا على الاحتياطيات الإلزامية في شكل فائدة ، ليشهد هذا المعدل ارتفاعا إلى غاية 12% خلال عام 2014 نظير التوسع الميزاني والتوسع النقدي المرتبط به ، وقد ساهمت هذه الأداة بشكل فعال في امتصاص الفائض من السيولة حيث يمثل حجم الاحتياطيات الإلزامية من 18 % إلى 20 % من السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر<sup>22</sup>.

الجدول رقم 02: تطور معدلات الاحتياطي الاجباري للفترة (2001-2014)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل الإحتياطي الإجمالي %	2.5	4.5	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8
معدل الفائدة على الإحتياطي الإجمالي %	4	2.5	2.5	1.75	1	1	1	0.75
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
معدل الإحتياطي الإجمالي %	8	9	9	11	12	12		
معدل الفائدة على الإحتياطي الإجمالي %	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5		

المصدر : بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2008 رقم 5، مارس 2015 ، رقم 29.

2/آلية إسترجاع السيولة : في ظل غياب لجوء البنوك إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر منذ 2002 و لمواجهة السيولة الزائدة في السوق النقدية و من أجل تدعيم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة ، قدم بنك الجزائر في 03 افريل 2002 أداة جديدة لامتناس السيولة عن طريق إعلان مناقصات القروض لسبعة ايام ولثلاث اشهر في اوت 2005، و لقد شرع في ذلك بمبلغ قدره 100 مليار دينار ليرتفع إلى 200مليار دينار في جوان 2003 و 250 مليار دينار في ديسمبر 2003 مقابل 129.7 مليار دينار في ديسمبر 2002<sup>23</sup>، لترتفع إلى 400مليار دينار سنة 2004 في ظل توافر السيولة لدى المصارف، لتستمر في الارتفاع خلال سنتي 2005 و 2006، حيث وصلت إلى 450 مليار دينار، لتقفز إلى 1100 مليار دينار سنويا ابتداء من 2009 لتثبت بعدها نظير الارتفاع التصاعدي للسيولة البنكية<sup>24</sup> ثم 1350 مليار دينار سنة 2013<sup>25</sup>، وابتداء من منتصف جانفي لهذ السنة تم ادراج اداة تعزيزية لاسترجاع السيولة لفترة (6أشهر) بمعدل فائدة 1.5 % بمبلغ 175مليار دينار التي ساهمت بشكل فعال في احتواء ظاهرة التضخم.

الجدول رقم 03 : تطور معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة (2000-2014) %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إسترجاع السيولة (7 أيام)	-	-	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25
إسترجاع السيولة (3 أشهر)	-	-	-	-	-	1.9	2	2.5	2

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إسترجاع السيولة (7أيام)	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75
إسترجاع السيولة (3أشهر)	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25
إسترجاع السيولة(6أشهر)	-	-	-	-	1.50	1.50

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2008 رقم 5، مارس 2015 ، رقم 29.

3/ تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة: جاء تطبيق آلية تسهيل الوديعة المغلة للفائدة في جوان 2005 ، و التي تعبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر و ذلك في شكل عملية على بياض، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة الاستحقاق و معدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر، وهي أداة نشطة في إدارة السيولة الفائضة فامتصت كنسبة أعلى تزيد عن 50% من إجمالي فائض السيولة لسنة 2012 لتعرف انخفاضا لها سنتي 2013 ، 2014 ، 26.23% ، 25.77% بعد ظهور أداة استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر<sup>26</sup>.

الجدول رقم 04 : معدلات تدخل بنك الجزائر بتسهيلات الودائع المغلة للفائدة للفترة (2005-2014)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدلات تدخل بنك الجزائر %	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2008 رقم 5، مارس 2015 ، رقم 29.

بالإضافة لهذا استخدم بنك الجزائر أداة أخرى لتعقيم السيولة<sup>27</sup> بنقل ودائع الحكومة من البنوك التجارية الى حساب الخزينة لدى بنك الجزائر الذي يتولى مسك حسابها الجاري بدون مصاريف و فوائد على الرصيد الدائن بنسبة تقل ب 1 % عن نسبة الرصيد المدين وتحدد هذه

النسبة من طرف مجلس النقد والقرض<sup>28</sup>، ومنذ 2004 أصبحت الخزينة الدائن الصافي للجهاز المصرفي وقدرت ب 20.6- مليار دينار، وانتقلت ودائعها 414.08 سنة 2001 إلى 4488.2 مليار دينار ديسمبر 2014<sup>29</sup>، الأمر الذي أنتج عنه تخفيف توسع السيولة في الاقتصاد الوطني .

#### خاتمة:

إن هدف بنك الجزائر الأساسي هو التحكم في معدلات التضخم فهو مؤشر يقيس مستوى التغيرات العامة للأسعار، وإن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم باستهداف معدلات محددة مسبقاً وعبر قنواتها يعطي فعالية أكثر لهذه السياسة ، وخاصة إذا ما دعمت بأساليب غير مباشرة لامتناع فائض السيولة المصرفية ، (كآلية استرجاع السيولة عن طريق المناقصات و بالتسهيلات الدائمة ، والاعتماد على تحويل الودائع الحكومية في صندوق ضبط الإيرادات) التي أثبتت كفاءتها أكثر من الأدوات النقدية السابقة داخل الاقتصاد الوطني وبالتزامن مع سياسة اتفاقية توسعية ، إلا أن كفاءة السياسة النقدية تبقى مرهونة بالتنسيق مع السياسات أخرى وخاصة السياسة المالية والانتقاء الجيد لقنوات إبلاغ أثرها للتحكم في التضخم لتعدد أسباب تطوره في الجزائر .

## الهوامش:

- <sup>1</sup> بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 270.
- <sup>2</sup> بلعزوز بن علي، "انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 30، 31، القاهرة، خريف 2003، ص. 28.
- <sup>3</sup> عبد الله قوري يحي، محددات التضخم في الجزائر: "دراسة قياسية باستعمال نماذج اتجاهات ذاتي المتعدد الهيكلية 1970-2102 SVAR"، مجلة الباحث، العدد 14، الجزائر، 2014، ص 86، 85.
- <sup>4</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002. الدورة العامة الثانية والعشرون، الجزائر 2003، ص. 66.
- <sup>5</sup> ماجدة مدوخ، "اليورو والسياسات النقدية في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص. 255.
- <sup>6</sup> برنامج الإعاش الاقتصادي (2001-2004) جاء بعد مرحلة التصحيح الهيكلي، التي تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط، يهدف هذا البرنامج إلى إعادة تنشيط الطلب الكلي و حماية و ترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق القمة المضافة و مناصب الشغل في آن واحد، كما يسعى أيضا إلى تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني بما يتلاءم و التحولات الجديدة التي تميز المسار التنموي، و قد خصص له مبلغ 525 مليار دج و هو ما يعادل 6.9 مليار دولار.
- <sup>7</sup> طيبة عبد العزيز، "فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الاجنبي خلال الفترة 200-2011"، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 12، جوان 2014، ص. 28.
- <sup>8</sup> التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر 2015، ص. 10.
- <sup>9</sup> بوريش احمد، "تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل الازمة المالية 2008"، الملتقى الدولي حول: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية بين تجارب الماضي وتحديات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2015، ص 19، 13.
- <sup>10</sup> محمد لكصافي، مرجع سابق ص 12.
- <sup>11</sup> محمد راتول، صلاح الدين كروش، "تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري للدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، الجزائر، ربيع 2014، ص. 113.
- <sup>12</sup> المادة 35 من الأمر رقم 04/10 المعدل والمنتم للأمر 11/03.
- <sup>13</sup> التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، نوفمبر 2014، ص. 180.
- <sup>15</sup> برنامج دعم النمو، المخطط الخماسي الأول (2005-2009)، يهدف إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة و إلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد لرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة هذا من جهة و من جهة أخرى يساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد، وقد بلغت تكلفة البرنامج 150 مليار دولار.
- برنامج توطيد النمو، المخطط الخماسي الثاني (2010-2014)، يعد هذا البرنامج مكمل للبرنامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها، و قد خصص لهذا البرنامج 286 مليار دولار.
- <sup>16</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014.
- <sup>17</sup> المادة (76) من قانون المتعلق بالنقد و القرض (90-10).
- <sup>18</sup> المادة (77) من القانون المتعلق بالنقد و القرض (90-10).

- <sup>19</sup> محمد لكصاسي، مرجع سابق، ص 14.
- <sup>20</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2012، ص 175.
- <sup>21</sup> التعليم رقم 2001/06 المؤرخة في 06 ديسمبر 2001 المعدلة للتعليم رقم 2001/01 والمتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي، المادتين 01 و 02.
- <sup>22</sup> طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 32.
- <sup>23</sup> Mohammed Laksaci." ÉVOLUTIONS ÉCONOMIQUES ET MONÉTAIRE DEL'ALGÉRIE, Intervention du Gouverneur de la Banque d'Algérie Devant le Conseil de la Nation, **Banque d'Algérie**. 2003., p14.
- <sup>24</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الإقتصادي و النقدي الجزائري، 2011.
- <sup>25</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الإقتصادي و النقدي الجزائري، 2013 .
- <sup>26</sup> بوكريدي عبد القادر، ترقو محمد، "فعالية سياسة التعقيم في ضبط التضخم في الجزائر"، ملتقى دولي حول: : **فعالية السياسة النقدية في الدول النامية بين تجارب الماضي وتحديات المستقبل**، مرجع سابق، ص 5.
- <sup>27</sup> يقصد به قيام البنك المركزي بتخفيض صافي أصوله المحلية بشكل يحد من اثر زيادة صافي أصوله الأجنبية على القاعدة النقدية
- <sup>28</sup> المادة 49 من المر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2010
- <sup>29</sup> بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2008 رقم 5، مارس 2015، رقم 29.